

في تقرير برلماني:

الفساد في اليمن يتسع بشكل لا نظير له في التاريخ

مجلس النواب وهذا يعد مخالفة للدستور والقانون، وتجنيب ١٧ مليار ريال من موازنة وزارة الكهرباء، وتجنيب المبالغ الخاصة بالفوارق في أسعار المشتقات النفطية والمعونات والمساعدات.

ووفقاً للتقرير البرلماني هناك مبالغ تم توريدها للخزينة العامة للدولة من جراء ضبط التهريب والفاقد في نقل المشتقات النفطية ولم تظهر تلك المبالغ، حيث تم توريد مبلغ ٢٢ مليون دولار قيمة الفاقد والكميات المهربة خلال شهر، بالإضافة إلى تبديد أموال الدولة والصراف منها بالمخالفة لتوصيات مجلس النواب، حيث تم صرف ٣٧,٧ مليون دولار مقابل أتعاب المحامين اليمنيين لإجراء التسوية مع موانئ دبي بينما صرح وزير النقل بأنه تمت التسوية سابقاً ودفع مبلغ ٣٥ مليون دولار.

وأضاف التقرير بأن وزير المالية قام بالتدخل في موازنات الجهات وعدم تفويض كل جهة بموازنتها مما أدى إلى عدم تنفيذ تلك الموازنات وعرقله التنمية، حيث تم خصم أكثر من ٧ مليارات ريال من المشتقات النفطية بواقع ٢ ريال لصالح صندوق الطرق وتم توريدها لحساب خاص في المالية ولم تصرف، كما تم اعتماد ٦٠٠ مليون ريال في موازنة مجلس الوزراء ولم تصرف للموظفين رغم قيامهم بالعديد من التظاهرات والاحتجاجات وتكليف العديد من اللجان وإعداد اللوائح الخاصة بالصراف. كما تم التلاعب بمخصصات الطلاب الدارسين في الخارج وعدم صرف مستحقاتهم وتأخيرها لعدة شهور وكذلك عبث الشؤون المالية في السفارات والملحقيات والكنصليات رغم العديد من المظاهرات والاحتجاجات.

وذكر التقرير أن وزير المالية قام بصرف ٣٥٠ مليون ريال لأحد التجار والذي قال إن هذا المبلغ قيمة مولدات تم تركيبها أثناء الحرب الخامسة في محافظة صعدة وهذه المولدات لم تصل إلى صعدة بحسب شهادة المختصين في الكهرباء في المحافظة.

ولفت التقرير إلى رفض وزير المالية صرف المبالغ المستحقة للشهداء والجرحى دون أي مبرر قانوني رغم اعتماد مبلغ ٢٠ مليار ريال كتعويضات، كما تم رصد مبالغ في الموازنة لتعويض من تضرروا بسبب الأحداث التي وقعت خلال الفترة الماضية إلا أنه لم يتم الصرف للمتضررين والمشردين ولم يتم البدء باعتماد الإعمار سواء في أبين وصعدة وجميع المتضررين في عموم محافظات اليمن.



نظام التعامل بالمناقصات في اليمن يعد من أخطر آليات الفساد

هيئة الاستثمار لا تستطيع الترخيص | تجنيب ٢٠٪ من الزيادة في سعر الديزل و ١٧ مليار من موازنة الكهرباء

صرف أكثر من ٣٧ مليون دولار مقابل أتعاب لما تسمى بالتسوية مع موانئ دبي

مروراً ببيانات وعمليات إنتاجه وتصديره، وانتهاءً بالبيانات المتعلقة بعائداته وطريقة استثمارها وإنفاقها والتصرف بها، وهو ما أكدته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها بأن «اليمن ضمن ١٤ دولة نفطية في العالم متهمه بإخفاء جانب كبير من عائداتها النفطية في جيوب مديري الشركات الغربية المنتجة والوسطاء والمسؤولين المحليين».

وأشار التقرير إلى فتح خطاب اعتماد بما يقارب ٢٢ مليون دولار لأحد تجار بيع الطاقة الكهربائية قبل قيامه بتركيب المحطات في سابقة هي الأولى من نوعها، في مخالفة للدستور والقانون المالي.

كما تم تجنيب ٢٠٪ من الزيادة في سعر مادة الديزل دون تقديم مشروع القانون إلى

وكلاء محليين لها يقومون نيابة عنها بتقديم الرشاوى للمسؤولين المحليين حتى تكون صفحتها بيضاء أمام القضاء الأمريكي وجهات الرقابة والمحاسبة الأمريكية التي تحظر عليها ممارسة الرشوة في الخارج وفقاً للقانون الأمريكي الناقد لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة».

واعتبر التقرير أن المؤسسة العسكرية والأمنية هي الآلية الثالثة التي يمارس من خلالها الفساد، حيث أن الاعتمادات الضخمة التي ترصد لها لا تخضع للمساءلة والمحاسبة المالية.

وأفاد التقرير بأن قطاع النفط أصبح مرتعاً خصباً للفساد بدءاً بالتعظيم الرسمي الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطياته،

أن مقاولات ومشتريات الحكومة لا تخضع لعروض أو ضوابط المنافسة القانونية المتكافئة. وفي هذا الصدد أورد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ملاحظاته عن مناهات الاستثمار في اليمن، حيث قال «الهيئة العامة للاستثمار لا تعتبر نموذجاً فاعلاً وهي هيكلية غير منتظمة، وقد أصبح جلياً أن الهيئة العامة للاستثمار لا تستطيع التصديق أو حتى التأثير من أجل الموافقة على مشاريع الاستثمار الرئيسية بدون الموافقة الشفهية أو المكتوبة للكيانات السياسية الأكثر قوة أو من بضعة شخصيات نافذة.. الجدير بالذكر أن الشركات الأمريكية ذاتها عندما تريد الحصول على عقود استثمارية في اليمن أو في غيرها ضمن المناخ والعلاقات الفاسدة لتحليل باستئجار

كتب / المحرر الاقتصادي

أظهر الاستجواب الذي قدمه النائب عبده بشر لوزير

المالية صخر الوجيه أن الحجم الذي احتلته ظاهرة الفساد في اليمن واتساع دوائره وتشابك حلقاته وترايط آلياته ليس له مثيل في التاريخ الحديث فقد أصاب وباء الفساد كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية في الصميم.

إلى ذلك ذكر تقرير برلماني حصلت «الميثاق» على نسخة منه إن الفساد أدى إلى تشوهات واختلالات اقتصادية في هيكل الجهاز الاقتصادي أدت بدورها إلى مزيد من التضميد والبطالة وسوء توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية.

موضحاً أن المال الفاسد أضحى معياراً للنجاح والإنجاز والوجاهة والسطوة، بل أضحى المال الوسيلة لإحقاق الحق أو بلوغ مآرب أو الفوز بمنصب ولم يعد للشعور بالواجب مكان ولا للمسئولية العامة اعتبار ولا للضمير الوظيفي أو المهني دور ولا للمعيار الوطني وزن بعد أن تحولت النخب الحاكمة إلى أجهزة قمع واستبداد تعوق أية محاولات للتغيير أو التحول أو الإصلاح وتحتكر كل السلطات وتستبيح لنفسها الثروة بصورة مريعة ومخفية.

ولفت التقرير إلى أبرز آليات الفساد في اليمن والمتمثلة في تسخير الموازنات العامة للدولة كأحد أدوات الفساد عبر تخصيص اعتمادات مفتوحة وغير مبررة تنفق منها السلطة العليا دون حدود أو ضوابط متى ما شاءت وكيفما تشاء والمبالغ التي تشاؤها، كذلك عبر تخصيص اعتمادات كبيرة للمؤسسة العسكرية والأمنية غير قابلة للمناقشة أو المساءلة والموازنات الإضافية أو ما تسمى «الاعتمادات الإضافية» للاستيلاء على جانب من الدخل الضريبي وعلى فوارق أسعار النفط، ناهيك عن أن بعض الإيرادات العامة للدولة لا تدخل أصلاً ضمن الموازنات العامة.

كما أن نظام التعامل بالمناقصات في اليمن يعد من أخطر آليات الفساد، من حيث

بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية

العبودية تعود إلى اليمن

مقابل نصف مليون ريال في مديرية كعيدنة بمحافظة حجة، مسجلة بسجل يخص وثائق البيع والشراء للأراضي والعقارات الخاصة بالمشتري.

وأشار التقرير إلى أن عدداً من المشائخ والناقدون يمارسون استعباد الفقراء وتقييد حرياتهم وتسخيرهم للعمل بلا مقابل.

ورصد التقرير ١٣ حالة بيع وشراء لعبيد من الجنسين في مديرية «كعيدنة» بمحافظة حجة كما رصد ١٧٧ حالة استعباد وإهانة وسخرة وتقييد حرية في مديريات كعيدنة وأسلم وخيران بمحافظة حجة وفي مديرية الزهرة بمحافظة الحديدة.

أضافة إلى حالات محدودة جار التحقق بشأنها في مديرتي رازح والملاحيط بمحافظة صعده.

اعلنت منظمة «وثاق للتوجه المدني» الحقوقية في اليمن عن وجود عشرات الحالات مما وصفتها بالرق والعبودية في عدة مناطق يمنية. وذكرت المنظمة في مؤتمر صحفي عن وجود نوعين من الاستعباد لمواطنين يقعون تحت طائلة الفقر وأمينين يباعون ويشترون وآخرون يستعبدون ويعملون مجاناً بالسخرة دون تمكينهم من التصرف بشئونهم الخاصة إلا بإذن من أشخاص نافذين يتحكمون بمصائرهم.

ولفتت المنظمة في تقريرها إلى أن العديد من مشائخ القبائل في المناطق الساحلية يمتلكون عبيداً وجواري يخدمون في منازلهم ويعملون في حقولهم الزراعية ويورثونهم لأبنائهم كجزء من ممتلكاتهم الشخصية ومن تركتهم بعد وفاتهم.

ورصدت أول حالة بيع إنسان في اليمن عام ٢٠٠٨ م



نصف السكان يواجهون المجاعة

وما زال نحو الربع يطمح في الحصول على الرعاية الصحية الأساس. وعلى رغم الصعوبات الشديدة في توفير الخدمات الأساس ما زال اليمن من أكثر الدول كرمًا في استضافة اللاجئين الذين يفوق عددهم ٢٣٠ ألفاً، إضافة إلى نصف مليون نازح. وأشار إلى أن «خطة اليمن للاستجابة الإنسانية لهذه السنة، والتي تتطلب ٥٨٥ مليون دولار، لم تمول إلا بنسبة ٥٧ في المئة، ما يترك فجوة تمويلية تفوق ربع بليون دولار.

أعلنت الأمم المتحدة أن الوضع الإنساني في اليمن ما زال يشهد أزمة حادة إذ يعيش عدد كبير من السكان على حافة المجاعة، وأوضح مبعوث الأمم المتحدة إلى صنعاء جمال بن عمر أن نحو نصف سكان اليمن تقريباً يعاني انعدام الأمن الغذائي، بينما يعاني ربع مليون طفل سوء تغذية حاداً وهم مهددون بالموت إن لم تصلهم مساعدات غذائية مناسبة. وشرح في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن «أكثر من نصف السكان يعانون من عدم توافر مياه الشرب،

